College of Basic Education Researchers Journal. ISSN: 7452-1992 *Vol. (19), No.(2), (2023)*

CC BY

اختلاف التوجيهات الإعرابية للجمل التي لها محلٌّ من الإعراب- تمرين الطلّاب في صناعة الإعراب- لخالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) انموذجاً

نسرين احمد حسين الساداني محمد ذنون يونس فتحي
قسم اللغة العربية, كلية التربية للبنات/ جامعة الموصل

(قدم للنشر في ٢٠٢١/١١/٨ قبل للنشر في ٢٠٢١/١٢/٦)

الملخص

تُعدُّ ظاهرة اختلاف التوجيهات الإعرابية واحدةً من أكثر سمات النّحو العربي انتشاراً ومعالجةً, سلّط البحث الضوء على ظاهرة اختلاف الإعراب في الجمل - التي لها محلٌّ من الإعراب- من خلال جمع ما تعدَّد فيه التوجيه ومن ثمّ المقارنة بين ما وجّه به الأزهري وبين ما ذكره بقية المعربين من شرّاح الألفية؛ كالمرادي (ت٧٤٩ه) والشاطبي (ت٧٩٠ه) والمكّودي (ت٨٠٧ه) والأشموني (ت٩٠٠ه) والصّبان (ت١٢٠٦ه)... وغيرهم من الشّراح للوصول إلى الوجه الأرجح في توجيه الجملة, ومن ثمّ بيان أهم الاسباب التي أدت إلى الاختلاف في الإعراب, فقد تبيَّن من خلال الدراسة أنَّ الجمل - التي لها محلٌّ من الإعراب- في نَظْم الألفية أنَّها تحتمل توجيهات إعرابية عديدة؛ منها: جملة الخبر, والخبرية والوصفية, والخبرية والحالية, الخبرية وجواب الشرط, والخبرية والمحكية, والحالية والنعتية, والحالية والمعطوفة, وجملة المفعول الثاني والحالية, واخيراً الجملة المحكية والحالية.

الكلمات المفتاحية: اختلاف, الجمل, الإعراب, الوجه, لها محلّ.

Different syntactic directives for sentences that have a place of parsing Tmren Al-T'ullab Fi Senatt' Al-E'raab" by Khalid Al-Azhari (d. 905AH)

Nisreen Ahmed Hussein Al Sadani
Muhammad Thanoun Younis Fathi
Department of Arabic Language/ Education College for Girls/ University of Mosul

Abstact

The phenomenon of the difference of syntactic directions is one of the most prevalent features of Arabic grammar. The research sheds light on the phenomenon of differing syntactic directions in sentences - which have a place of parsing - by collecting what there is a multiplicity of directions and then comparing what Al-Azhari mentioned with the rest of the parsers of Alfiya such as Like al-Muradi (d. 749 AH), al-Shatibi (d. 790 AH), al-Makudi (d. 807 AH), al-Ashmouni (d. 900 AH), al-Sabban (d. 1206 AH), and other grammarians, to reach the most likely direction of the sentence and then clarifying the reasons that led to the diversity in the syntax. Including the predicate sentence, the predicate and the descriptive, the declarative and the present, the predicate and the answer of the condition, the predicate and the spoken, the present and the participle, the second and the present participle, and finally the spoken and present sentence

Keywords: difference, sentences, syntax, have a place of parsing.

المقدِّمة

بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين, والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد, وعلى آله وصحبه أجمعين, وبعد:

إنَّ الإعرابَ أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة[١]– الذي هو محلُّ الإعراب–, أو هو تغيرٌ يحدثه العامل لدخوله دخوله على الجملة, وقد اهتم علماؤنا كثيراً بالإعراب؛ لأنَّه الميدان التطبيقي لعلم النَّحو وللنظرية النَّحوية, ويعدُّ أيضاً من إفرازات علم النَّحو, فقد كان علماء النّحو يهتمون بإعراب الشواهد الشعرية, وبإعراب القرآن الكريم وإعراب الحديث النبوي الشريف, ومن مظاهر اهتمامهم أيضاً أنَّهم أعربوا المتون النَّحوية, فمن هنا جاء اهتمامنا بكتاب (تمرين الطلّاب في صناعة الإعراب), الذي ركَّز على إعراب متن ألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ) وبيان التوجيهات الإعرابية التي يحتملها النَّص الواحد.

ولما كان بحثنا يتناول موضوع تنوّع الإعراب للمفردات والتراكيب, فقد آثرنا الاقتصار على تناول التوجيهات الإعرابية في إعراب (الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب), ونُعرِّف بالجمل التي لها محلٌّ من الإعراب, والتي تُعرَّف بأنَّها: الجمل التي تَقع موقع المفرد وتَسدُّ مَسدَّه, فتصير الجملة الواقعة موقع المُفرد جزءاً لما قبلها فَيُحكم على موضعِها بما يستحقه المُفرد الواقع في ذلك, والجمل التي لها محلٌّ من الإعراب سبعة جمل ذكرها ابن هشام مضيفاً إليها نوعين آخرين, وبهذا يكون مخالفاً غيره في عددها كأبي حيان[٢] والمرادي[٣], وعلماء البيان[٤], وأنواعها: الخبرية,

---

[١] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ), تحقيق: عبد الغني الدقر, الشركة المتحدة للتوزيع, سوريا, د ط, د ت: ٨٨.

[٢] توسع أبو حيان الاندلسي في عدد الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب إذ فرعها إلى ثلاثين جملة, وصنفها حسب أنواع الإعراب. (ينظر: الأشباه والنظائر في النحو, جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ), تحقيق: غازي مختار طليمات, مطبوعات مجمع اللغة العربية, دمشق, د ط, د ت: ٢/ ٤٤–٤٩).

[٣] أما المرادي فقد اتفق مع ابن هشام في تقسيمه إلى تسع جملٍ إلّا أنَّها اختلف معه في الجملة والواقعة بعد أدوات التعلِّيق غير العاملة. (ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله (ت٧٤٩هـ), شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي, القاهرة– مصر, ط١, ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م: ١/ ١١٢).

والحالية, والمحكية بالقول, والوصفية, والمُضاف إليها, والمعلَّق عنها العامل, والتابعة لما هو معربٌ أو له محلٌّ من الإعراب, والواقعة جواب أداة شرط جازمة مصدَّرةً بـ(الفاء أو إذا أو قد)[٥], والنوعان الآخران اللّذين زادهما ابن هشام, هما: الجملة المستثناة, والجملة المُسند إليها, فتصير تسعة[٦], وأما الجملة التي ليس لها محلٌّ من الإعراب فتعرَّف بأنَّها: الجملة التي تكون مستقلةً بذاتها, التي لا تقدّر بمفرد ولا تقعُ موقعه, وعددها تسعُ جملٍ, وهي: الابتدائية, والاعتراضية, والصّلة, والتفسيرية, وجواب القسم, والواقعة بين أدوات التحضيض, والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة, والواقعة جواباً لها, والتابعة لما لا موضعَ له[٧].

وقد سارَ العملُ على المنهج التحليلي؛ بجمع ما تعدَّد فيه التوجيه ومن ثمّ المقارنة بين ما وجّه به الأزهري وما ذكره بقية المعربين من شرّاح الألفية كالمرادي (ت٧٤٩هـ) والشاطبي (ت٧٩٠هـ) والمكّودي (ت٨٠٧هـ) والأشموني (ت٩٠٠هـ) والصّبان (ت١٢٠٦هـ)... وغيرهم من الشّراح من أجل الوصول إلى الوجه الأرجح في توجيه الجملة, أما بالنسبة لأهم المصادر التي تمَّ الاعتمادُ عليها والاستناد إليها والتي رسخّت دعائم هذه الدراسة, فهي بالدرجة الأساس شروح الألفية وحواشيها؛ لكلٍّ من ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) والمرادي (ت٧٤٩هـ) وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) والشاطبي (ت٧٩٠هـ) والمكّودي (ت٨٠٧هـ) والأشموني (ت٩٠٠هـ) والصبان (ت١٢٠٦هـ), فضلاً عن طائفة من المصادر والمراجع اللغوية التي لا غنى لأيّ باحث عنها.

ويعالجُ البحث قضية تعدُّد أوجه الإعراب في نَظْم ألفية ابن مالك, وهي أول دراسة تلتفت إلى متن منظوم من ناحية إعراب الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب, لذا اقتضت الدراسة تقسيم البحث إلى: مِهَاد ومبحثين, حاولنا في المهاد أنْ نعرف بالجملة في اللغة والاصطلاح وبيان رأي

---

[٤] ضيَّق علماء البيان الجمل التي لها محلٌّ من الاعراب واقتصروا على ثلاث: الواقعة خبراً, أو صفة, أوحالاً, وما دون ذلك ليس له عندهم محلٌّ من الإعراب. (ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة, دار القلم العربي, حلب– سوريا, ط٥, ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م: ١٣٨).

[٥] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ١١٢.

[٦] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٦١هـ), تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله, دار الفكر, دمشق– سوريا, ط١, ت ١٣٦٨هـ – ١٩٦٤م: ٢/ ٤٧٧.

[٧] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك, ج١, ص١١٢.

النّحاة في مصطلحي الكلام والجملة, وتناولنا أيضاً الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب بشكل مقتضب, وتطرقنا في المبحث الأول إلى ذكر الجمل التي محلُّها الرفع وتحتمل غيره, وتناولنا في المبحث الثاني الجمل التي محلُّها النصب وتحتمل غيره, وانتهى البحث بخاتمة ذكرنا فيها أهم نتائجه.

- مِهَاد

الجملة لغةً واصطلاحاً

ذكرَ ابن فارس أنَّ (الجملة) تأتي بمعنى: الجَمْع[٨], ووردت في القاموس المحيط لتدلَّ على: جَماعَة الشيءِ[٩], ودلَّت في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾[١٠], على معنى: دفعةً واحدةً ومجتمعاً لا كما أنزل نجوماً مفترقة[١١], وفي قوله (صلَّى الله عليه وسلّم): «كِتَابٌ فِيهِ أَسماء أَهل الجَنَّةِ وَالنَّارِ أُجْمِلَ عَلَى آخِرِهِمْ فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ» [١٢], وتدلُّ على الجمع والإحصاء للمتفرّقات؛ لذا ذكر ابن منظور أنَّ:"أَجملَ الشيءَ: جَمعه عَنْ تَفرِقَةٍ؛ وأَجْملَ لَهُ الحسابَ كذلكَ, والجُملَة: جماعَةُ كُلِّ شَيْءٍ بكمَالِهِ مِنِ الحِسَابِ وغَيرِهِ, يُقالُ: أَجْمَلْتُ لَهُ الحسابَ والكلامَ؛ وقَدْ أَجْمَلْتُ الحسابَ إِذا ردَدْتَهُ إِلى الجُمْلة؛ وأَجْمَلْتُ الحسابَ إِذا جَمَعْتَ آحَادَهُ وَكَمَّلْتَ أَفراده"[١٣].

---

[٨] ينظر: معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار الفكر, د ط, ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م: ٤٨١/١.

[٩] ينظر: القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ), تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة, بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي, مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان, ط ٨, ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م: ٩٨٠.

[١٠] سورة الفرقان, الآية: ٣٢.

[١١] ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: الراغب لأصفهاني, الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم (ت ٥٠٢ هـ), تحقيق: صفوان عدنان داوودي, دار القلم- دمشق, دار الشامية- بيروت, ط٤, ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م: ٢٠٣.

[١٢] صحيح الجامع الصغير وزياداته: الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، الأشقودري (ت ١٤٢٠هـ), المكتب الإسلامي, د ط, د ت: ١/ ٧٩.

[١٣] لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري (ت ٧١١هـ), الحواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين, دار صادر – بيروت–لبنان, ط٣, ١٤١٤هـ, ١٩٩٣م: ١١/ ١٢٨.

وتُعرَّف الجُملَةُ اصطلاحاً بأنَّها: "مُرَكَّب مِنْ كَلِمَتين أُسنِدتْ إحداهما إلى الأخرى، سواءٌ أفادَ إفادة مستقلة؛ كقولك: (زيدٌ قائم)، أو لم يفد كذلك؛ كقولك: (إنْ يكرمني)"[١٤], وحدَّها ابن هشام بأنَّها: "عبارَة عَن الفِعْل وفاعله كـ(قَامَ زيد) والمبتدأ وَخَبره كـ(زيد قَائِم) وَمَا كَانَ بِمَنْزِلَة أَحدهمَا نَحْو: (ضُربَ اللصُّ) و(أقائم الزيدان) وَ(كَانَ زيدٌ قَائِماً, وظننته قَائِما)"[١٥], وقد تُعرَّف اقتصاراً على المفيد دون لفظه بأنَّها: الصورة اللفظية الصُغرى للكلام المُفيد في أيَّة لغةٍ من لغات العالم, وتُعتَبر الوسيلة التي تنقلُ ما في ذهن المُتَكلم إلى ذهن السامع[١٦].

وأشار الأزهري إلى تفرقة ابن هشام بين كل من (الجُمْلَة وَالكَلَام) قائلاً: "إنَّ بَين الجُمْلَة وَالكَلَام عُمُوماً وخصوصاً مُطلقاً, وذلك أنَّ الجُمْلَة أَعمُّ من الكَلَام لصدقها بِدُونِهِ وَعدم صدقه بِدُونِهَا, فَكل كَلَام جملَة لوُجُود التَّرْكِيب الاسنادي, وَلَا ينعكس عكساً لغوياً, أَي: لَيْسَ كل جملَة كلَاماً؛ لِأَنَّهُ يعْتَبر فِيهِ الإفادة بِخِلَافِهَا؛ أَلَا ترى أَنَّ جملَة الشَّرْط نَحْو: (قَامَ زيدٌ) من قَوْلك: (إِنْ قَامَ زيدٌ قَامَ عَمْرو) تسمَّى: جملَةً لاشتمالها على المسنَّد والمسنَّد إِلَيْهِ وَلَا تسمَّى كلَاماً؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيد معنىً يحسنُ السُّكُوت عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ (إِنْ الشّرطِيَّة) أخرجته عَن صلاحيته لذَلِك؛ لِأَنَّ السَّامع ينْتَظر الجَواب وكَذَلِكَ (أَي) وكالقول فِي جملَة الشَّرْط القَوْل فِي (جملَة الجَواب) أَي: جَوَابُ الشَّرْط, وَهِي جملَة (قَامَ عَمْرو) تسمَّى: جملَةً وَلَا تسمَّى كلَاماً, وَالحَاصِل أَنَّه جعل فِي كل من جملتي الشَّرْط وَجَوَابه أَمريْن؛ أَحدهمَا ثبوتي وَهُوَ التَّسْمِيَة بِالجُمْلَةِ, وَالآخر سَلبِي وَهُوَ عدم التَّسْمِيَة بالكلَام؛ فَفِي ذَلِك دَلِيلٌ على مَا ادَّعَاهُ من عدم ترادف (الجُمْلَة وَالكَلَام)"[١٧] وردَّ على مَن

---

[١٤] التعريفات: الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين السيد الشريف (ت ٨١٦هـ)، تحقيق وضبط وتصحيح جماعة من العلماء بإشراف الناشر, دار الكتب العلمية بيروت –لبنان, ط١, ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م: ٧٨.

[١٥] مغني اللبيب: ٢/ ٤١٩.

[١٦] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي, دار الرائد العربي, بيروت– لبنان, ط٣, ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م: ٣١.

[١٧] موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، زين الدين (ت ٩٠٥هـ)، وكان يعرف بالوقاد, تحقيق: عبد الكريم مجاهد, الرسالة – بيروت, ط١, ١٤١٥هـ ١٩٩٦م: ٣٠, ٣١.

قَالَ: بترادفهما كالزمخشري[١٨] وعَلى من قَالَ: جملَة جَوَاب الشَّرْط كَلَامٌ بِخِلَاف جملَة الشَّرْط كالرضي[١٩].

ويظهر أنَّ بين مصطلح التركيب ومصطلح الجملة عموماً وخصوصاً مطلقاً أيضاً, فكلّ جملة تركيب؛ لأنَّ الجملة لا تطلق إلّا على المركَّب المؤتلف, وليس كلُّ تركيبٍ جملةً؛ لأنَّ المركبات الوصفية والتقييدية والإضافية والعددية يصدق عليها المركَّب, ولا تصدق فيها الجملة لغياب عنصر المسند والمسند إليه والذي يكتفى بنفسه من الفعل والاسم أو الاسمين الذي يستقلُّ بمعناه لولا أنَّه سُبِكَ بأحوال طارئة جعلته مفتقراً إلى غيره كما رأيناه في جملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها, وكما نلحضه في جملة الصّلة أيضاً.

المبحث الأول: الجمل التي محلُّها الرفع وتحتمل غيرها

ذَكَرَ الأزهري عدداً من هذه الجُمَل التي تحلُّ محلَّ (الرفع) في الإعراب؛ واحتمل غيرَ الرفع في التوجيه الإعرابي, منها: الجُملَة الخبرية, والوصفية, والحالية, والخبرية والمحكية, على وفق التفصيل الآتي:

أ- الجملة الخبرية

قبل أنْ نتناول نماذج الجملة الخبرية بالتحليل لا بدّ من تعريفٍ موجزٍ بالجملة الخبرية, فالجملة الخبرية هي الجملة المنسوبة للخبر المقابل للمبتدأ وأما الخبر المعرَّف بأنَّه: "ما جاز على قائلِه التصديق والتكذيب"[٢٠], أي: الّذي يصحُّ أنْ يُوصَفَ بالصدق والكذب فهو يُعدُّ خبراً مقابلاً للإنشاء, وهو غير خبر المبتدأ الذي قد يكون مفرداً أو جملةً مؤولةً بالمفرد, وعرَّف ابن يعيش خبر المبتدأ بأنَّه: الجزء المنتفع الذي ينتفع به السامع ويشكل مع المبتدأ كلاماً تامّاً

---

[١٨] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، جار الله (ت ٥٣٨هـ), تحقيق: الدكتور علي بو ملحم, مكتبة الهلال, بيروت– لبنان, ط١ ١٩٩٣م: ٢٣.

[١٩] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ), تحقيق: حسن بن محمد بن ابراهيم الحفظي ويحيي بشير مصطفى, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, ط١, ١٤١٧هـ – ١٩٦٦م: ١/ ١٨.

[٢٠] المقتضب: المبرد, محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة, عالم الكتب, بيروت– لبنان, ط١, د ت: ٨٩/٣.

مفيداً[٢١], وللفرق بين الخبرين فالجملة الخبرية هي: الجملة الوَاقِعَة خَبراً, مثل: (زيدٌ ضربته)؛ فإنَّ هذه الجملة تمامُها خبرية؛ لأنَّها كلامٌ يحتملُ الصدقَ والكذب, وأما جملة (ضربتُه) فهي خبرُ المبتدأ؛ لأنَّها بمنزلة مفرد تأويلاً, وتقديره: (مضروب) أو (ضاربه), لكن جملة (ضربتُه) لو نظرنا إليها خارج السياق؛ فإنَّها جملة خبرية محتملة للصدق والكذب أيضاً, لكنها داخل السياق لم تقصد نسبتها التامّة مستقلة بل وقعت تابعةً لغيرها, ويكون موضعها –الجملة الخبرية– رفع فِي بَابي (المُبْتَدَأ وَإِن) وَنصب فِي (بَابي كَانَ وَكَاد)[٢٢], وتُعرَّفُ أيضاً بأنَّها: "الجملة التي يُحكم على موضعها بما يستحقه الخبر الذي سدَّت مسدَّه, فتكون تارةً في موضعِ رفعٍ كالجملة الواقعة خبراً لمبتدأ, وخبر (إنَّ), وخبر (لا) التي لنفي الجنس, وتكون تارةً أُخرى في موضعِ نصبٍ كالجملة الواقعة خبر (كانَ) وأخواتها و(كاد) وأخواتها, وخبر (ما) الحجازية وأخواتها"[٢٣].

ولقد وردت الجملة الخبرية عند الأزهري بأكثر من توجيهٍ إعرابي إذ يمكن توضيحه بالمثال الآتي:

– قال ابن مالك في فصل (ظنَّ واخواتها)[٢٤]:

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالإِلْغَاء مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

أي: أنَّ المتصرِّف من (الأفعال القلبية) يُختصُّ بإبطالِ عملِها بـ(التعليق والإلغاء)، والفرقُ بينهما: أنَّ التعليق إبطالُ عملِ الفعلِ لمانعٍ من غيره، كمجيء ما له صدرُ الكلام بعده؛

---

[٢١] ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي (ت ٦٤٣هـ), قدم له: إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م: ١/ ٨٧.

[٢٢] ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٩٧, ومغني اللبيب: ٢/ ٤٨٥.

[٢٣] رسالة في جمل الإعراب: المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ), دراسة تحقيق: سهير محمد خليفة, جامعة الأزهر, القاهرة– مصر, ط١, ت١٤٠٧هـ–١٩٨٧م: ٦٣.

[٢٤] ألفية ابن مالك في النحو والصرف، المسمّاة (الخلاصة في النحو): ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ), تحقيق وخدمة: سُليمان بن عبدالعزيز العيوني, مكتبة دار المنهاج, الرياض– المملكة العربية السعودية, ط١, ت١٤٢٨هـ– ٢٠٠٨م., ص٧٦., ص٩٧.

فيبطلهُ لفظاً لا محلّاً، والإلغاء: إبطالُ عملِ الفعلِ لمانعٍ فيه، كتأخره عن الجملة مثلاً، فيبطلُه لفظاً ومحلّاً[٢٥].

يُشير الأزهري إلى إعراب المكّودي لجملة (أُلْزِمَا)؛ فيقول: (أُلْزِمَا) فعلٌ ماضٍ مبني للمفعول, ونائب الفاعل مستترٌ فيه يعودُ إلى (هَبْ) وهو المفعول الأوّل, وجملة (قَدْ أُلْزِمَا) خبر (هَبْ) والألف للإطلاق[٢٦], ويجد الأزهري بأنَّ الأصل هو: (وهَبْ) قد ألزمَه العربُ صيغةَ الأمر, فحذف الفاعل وأُنيبَ عنه المفعول الأوّل, ثم حُذِفَ المضاف (صيغة) وأُنيبَ عنه المضافُ إليه, ففيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ, وقد مرَّ أنَّه لا يجوز إلّا في الشعر[٢٧], وللتخلص من هذه الإشكالية يُجيز الأزهري وجهاً آخر لجملة (أُلْزِمَا)؛ وهو رفع كلمة (الأَمْرَ) على أنَّه مبتدأٌ أوّل و(هَبْ) مبتدأٌ ثانٍ, وجملة (قَدْ أُلْزِمَا) خبر الثاني, وهو وخبره خبر الأول, والعائد إلى المبتدأ الثاني الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل المستتر في (أُلزِم), والعائد إلى المبتدأ الأول محذوف, والتقدير (وَالأَمْرُ هَبْ قَدْ أُلْزِمَه)[٢٨].

ويوافق الأشموني المكّودي في إعرابهِ لجملةِ (أُلْزِمَا) قائلاً: "(أُلْزِما) ماضٍ مجهول فيه ضمير مستتر يعود على (هَبْ) نائبٌ عن الفاعل، والألف للإطلاق، و(الأمر) نصبٌ بالمفعولية،

---

[٢٥] ينظر: إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك: ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت٧٦٧ هـ), تحقيق: الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي, أضواء السلف, الرياض– السعودية, ط١, ت١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م: ٢٧٤/١.

[٢٦] ينظر: إعراب الألفية المسمّاة بـ(تمرين الطلاب في صناعة الإعراب): الأزهري، خالد بن عبد الله، وبهامشه شرح الشيخ خالد (ت ٩٠٥هـ) المسمَّى (موصل الطلاّب إلى قواعد الإعراب) لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ), راجعه عزيز إيغزير, المكتبة العصرية, صيدا– بيروت– لبنان, ط١, ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م: ٥٣, و شرح المكودي على ألفية ابن مالك: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت ٨٠٧ هـ), تحقيق: عبد الحميد هنداوي, المكتبة العصرية، بيروت – لبنان, د ط, ت ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م: ٨٣.

[٢٧] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت٦٦٩هـ), قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعّار, إشراف: إميل بديع يعقوب, محمد علي بيضون, دار الكتب العلمية, بيروت– لبنان, ط١, ١٤١٩هـ–١٩٩٨م: ٣٧٧/١.

[٢٨] ينظر: تمرين الطلاب: ٥٣.

والجملة خبر المبتدأ، وهو (هَبْ)"[٢٩], ويُعلق الصَّبان مستفيداً من كلام الأزهري على توجيه الاشموني بأنَّه: "يلزم على هذا الإعراب تقديمُ معمولِ الخبر الفعلي, وفيه خلافٌ, والبصريون يجيزونه[٣٠], ولو رفع (الأمر) على أنَّه مبتدأ أول و(هَبْ) مبتدأ ثان (وقد أُلزِما) خبر المبتدأ الثاني, والرابط محذوف, تقديره: (أُلزِمه) لسَلِم من ذلك"[٣١].

فقد احتملت الجملة الفعلية (أُلْزِما) وجهين من الإعراب؛ حاصلُ الوجه الأول أنَّ الخبر جملة فعلية قد تقدَّم معمولُها على المبتدأ, وفيه خلافٌ, وأما الوجه الثاني فالخبر جملة اسمية كبرى؛ كونها متألفة من (مبتدأ وخبر فعلين) وقد أُخبِرَ بها عن المبتدأ الأوّل بناءً على أنَّ (والأمر) مرفوعٌ وليس منصوباً.

ب- الخبرية والوصفية:

تُعرَّف الجملة الوصفية بأنَّها: "الجُملة الخبرية التي تأتي بعد نكرةٍ مَحْضَة أو غير مَحْضَة, لتُخصِّصها أو تزيد من تخصُّصها, ويكون فيها ضميرٌ يعودُ عليها, وهي تابعةٌ لها في الإعراب"[٣٢], وقد تأتي في موضعِ رفعٍ ونصبٍ وجرّ بحسب المنعوت, ومثالها في موضع الرفع: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[٣٣], ومثالها في موضع النصب: (رأيتُ رجلاً أبوه عالمٌ), وأما مثالها في موضع الجرّ: (مررتُ برجلٍ أبوه عالمٌ)[٣٤].

وذكر الأزهري أربعة نماذج للجملة الوصفية التي تنوّع فيها الإعراب واحتمل كونه جملة وصفية, أو جملة خبرية, ونقتصر على ذكر المثال الآتي:

---

[٢٩] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: المسمّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ))، محمد بن علي نور الدين (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد, دار الكتاب العربي, بيروت- لبنان, ط١, ت١٣٧٥هـ-١٩٥٥م: ٣٦٤/١.

[٣٠] ينظر: مغني اللبيب: ٦٧٥/١.

[٣١] حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ), ضبطه وصححه, وخرج شواهده: إبراهيم شمس الدين, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, د ط, ١٩٧١م: ٣٧/٢.

[٣٢] أعراب الجمل وأشباه الجمل, قباوة: ٢٥٠.

[٣٣] سورة الأنعام, الآية: ٩٢.

[٣٤] ينظر: رسالة في الإعراب: ٩٥.

- قال ابن مالك في فصل(الكلام وما يتألف منه)[٣٥]:

بالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

يمتازُ الاسم ويتبيَّن بخمسة أشياء؛ الأول: الجرُّ, ويتضمن الجرَّ بحرف الجرّ وبالإضافة وبالتبعية, والثاني: التنوين؛ وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال الاسم تعزله عما بعده؛ ويُقصّد به التنوين الخاصّ بالأسماء, وهو تنوين التمكين كـ(رجل), وتنوين التنكير كـ(صه), وتنوين العِوض كـ(يومئذ), وتنوين المقابلة كـ(مسلمات), والثالث: النداء وهو الدعاء بـ(يا) أو إحدى أخواتها, والرابع (أل) وهي الألف واللام, والخامس: الإسناد وهو المعبَّر عنه بمسند[٣٦].

يوضَّح الأزهري آراء المعربين في إعراب جملة (حَصَلْ)؛ فالمكّودي أعربهُ في موضع رفع نعتاً لـ(تَمْيِيزٌ) ثم قال: وهذا أظهر الأوجه[٣٧]، ويرى الأزهري أنَّ المكّودي يلزمه تقدِيم معمولُ الصفة – أعني– (بالجَرِّ) وما عُطِفَ عليه على الموصوف وهو (تَمْيِيز), لا تتقدَّم الصفة على موصوفها؛ فمعمولُها أوْلى بالمنع[٣٨], أما الشاطبي فقد اعتمد على نسخة أخرى, مفادها: (ومُسْنَدٍ للاسمِ مَيْزهُ حَصَلْ), وأعربَ (مَيْزهُ) مبتدأ, و(حَصَلْ) خبره, و(بالجَرِّ) متعلِّقاً بـ(حَصَلْ)[٣٩], ويرى الأزهري أنَّ الشاطبي يلزمُه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وهو (المبتدأ), وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وكلّاهما ممنوع, وبهذا رُدَّ على مَن قال في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[٤٠]، فـ(رَاغِبٌ) خبرٌ مقدَّم و(أنتَ) مبتدأ مؤخر لما فيه من الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأنَّ (أنتَ) أجنبي من (رَاغِبٌ)؛ لأنَّه مبتدأ, فليس لـ(رَاغِبٌ) فيه عمل؛ لأنَّه خبر, والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح, ويمكن أنْ يجاب عن المكّودي والشاطبي معاً

---

[٣٥] ألفية ابن مالك, ص٧٠.

[٣٦] ينظر: شرح المكودي: ٨.

[٣٧] شرح المكّودي: ٨, وينظر: تمرين الطلاب: ١٢, ١٣.

[٣٨] تمرين الطلاب: ١٢, ١٣.

[٣٩] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠ هـ), تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين, معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي– جامعة أم القرى, مكة المكرمة, ط١، ت ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م: ١/٥٠.

[٤٠] سورة مريم, الآية: ٤٦.

بأنَّ المعمول ظرفٌ فيتُوسَّع فيه, أو بأنَّ التقديم والتأخير في مثل ذلك ضرورات شعرية[٤١], كما صَّرح به ابن معطٍ في آخر الفصول[٤٢], واستشهد عليه بقول الفرزدق [بحر الطَّوِيل][٤٣]:

ومَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاّ مُمَلَّكاً أبُو أمِّهِ حَيٌّ أبوهُ يُقَارِبُهْ

حيث فصل بين المبتدأ والخبر –أعني– (أبو أمه) بالأجنبي الذي هو (حَيٌّ) وبين الصفة, والموصوف –أعني– (حَيٌّ يقاربه) بالأجنبي الذي هو (أبوه)[٤٤].

ويوافق الأشموني المكّودي بجعله جملة (حَصَلْ) صفةً للمبتدأ (تمييز)، وقدَّم معمول الصفة (بالجر) على الموصوف الممنوع اختياراً للضرورة، وسهَّلها؛ لأنَّه جارّاً ومجروراً[٤٥], ويعلِّق الصبَّان على قول الأشموني بأنَّ هذا: "أحد الأوجه في إعراب البيت, والمعنى عليه: (التمييزُ الحاصلُ بالجرّ وما عطفَ عليه كائنٌ للاسم), ومنها: أن يكون الخبر الجملة – أعني– (حَصَل), و(للاسم) متعلِّقٌ بـ(تمييز) وهو المبتدأ, و(بالجرّ) متعلِّقٌ بـ(حصل), ومنها: أنْ يكون الخبر (بالجرّ) والجملة صفة لـ(تمييز) و(للاسم) متعلِّقٌ بـ(حصل), وأوصلها أرباب الحواشي إلى سبعين وجهاً أو أكثر, وفي كثير منها نظر يُعلَم بالتأمل فيما كتبوه"[٤٦].

فقد أُعربتْ جملة (حَصَلْ) بإعرابين مختلفين أعني الوصفية والخبرية, وفي كلا الإعرابين نلاحظ بأنَّ هناك خلافاً, ففي الوجه الأول: جاءت جملة (حَصَلْ) على أنَّها في موضع رفع نعت للمبتدأ (تمييز), والإشكال فيه تقديم معمول الصفة (بالجَرِّ وما عُطِفَ عليه) على الموصوف

---

[٤١] تمرين الطلاب: ١٢, ١٣.

[٤٢] يقول ابن معطٍ في ألفيته في فصل (الضرورات الشعرية): (وَالفَصلُ وَالقَلبُ وَقَصرُ ما يُمَدْ *** وَشَذُّ مَا خَفَّ وَفَكُّ مَا يُشَدْ), ويقصد بالفصل التقديم والتأخير, ويجيء على ضروبٍ؛ منها: الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وبحرف الجر, ومنها الفصل بين الصفة والموصوف أيضاً, (ينظر: شرح ابن الخباز لألفية ابن معط المسمّى (الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية في علم العربية): شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي (ت ٦٣٩ هـ), تحقيق وتعليق: محمد مصطفى الخطيب الزملكاني, دار الكتب العالمية, بيروت– لبنان, د ط, ١٩٧١م: ٥٤٦, ٥٤٧).

[٤٣] ديوان الفرزدق (ت ١١٠ هـ): أبو فراس همّام بن غالب بن صعصعة، شرحه وضبطه وقدّم له: علي فاعور, دار الكتب العلمية, بيروت– لبنان, ط١, ت ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م: ٦٠.

[٤٤] ينظر: تمرين الطلاب: ١٢, ١٣.

[٤٥] ينظر: شرح الأشموني: ١/٣٥.

[٤٦] حاشية الصبان: ١/ ٥٨.

والصفة – أعني– (تمييزٌ حَصَلْ), ومعمول الصفة لا يتقدَّم على الصفة والموصوف, وتقدير البيت: (التمييزُ الحاصلُ بالجرّ والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم)، أو:(التمييزُ الحاصلُ للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائنٌ بالجرِّ والتنوين والنداء وأل والإسناد, أي: كائنٌ بكلِّ واحدٍ من هذه الخمسة), أما الثاني فقد أُعرِبَ (ميزُه أو تمييز) مبتدأً, والجملة الفعلية (حَصَلْ) خبراً للمبتدأ متعلّقاً بقوله: (بالجرّ), إلّا أنَّ في هذا الوجه أيضاً خلافاً لسببين؛ الأول: تقديم معمول الخبر على العامل, والثاني: الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وكلاهما غير جائز, إلّا أنَّ تقدُّم المعمول على العامل في بيت الألفية يعدّ ضرورة شعرية, وتقدير الكلام: (ميْزُهُ أو تمييزٌ حَصَلَ بالجرِّ والتنوين والندا ومسند للاسم).

ج– الخبرية والحالية:

تُعرَّف الجملة الحالية بأنَّها: التي تُبيّن هيئةَ صاحبِها, ومحلُّها النصب, وتقسم إلى:

١. جملة اسمية مقترنة بـ(الواو) وفيها ضميرٌ يعودُ على صاحبِ الحال, وقد يُكتفى بواحدٍ منهما.

٢. وجملة فعلية وتنقسم بدورها إلى ما يأتي:

أ. فعلية فعلُها مضارعٌ مثبتٌ مجرَّدٌ من (قد), ولا تجوز معها (الواو), أما المقترن بـ(قد) فتجب معه (الواو).

ب. فعليةً فعلُها ماضٍ مثبتٌ خالٍ من ضمير عائد ولا بد من (الواو) مع (قد) قبله, وإذا وجد الضمير جازت (قد) وجازت (الواو)[٤٧].

وتُعرَّف أيضاً بأنَّها: الجملة الواقعة بعد المعارف المَحْضَة أَي: الخَالِصَة من شَائِبَة التنكير[٤٨].

وذكرَ الأزهري نموذجين اثنين تعدَّد فيهما التوجيه الإعرابي واحتمل (الخبرية والحالية), ونورد أحدهما للتمثيل, وهو:

– قال ابن مالك في فصل (جع التكسير)[٤٩]:

---

[٤٧] ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل, قباوة: ١٨٦–١٩٠.

[٤٨] ينظر: موصل الطلاب: ٧٠.

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ ثَالِثٍ افْعِلَّةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

"يعني: أنَّ وزن (أفعِلة) يطَّرد في جمع اسم مذكَّر رباعيٍّ بمدَّة ثالثة؛ نحو: (رَغيف وأرْغفَة)، وربّما شذَّ شيءٌ من هذا فلم يستعملوا فيه (أفعِلة)؛ قالوا: (كتاب وكُتب)، ولم يقولوا: (أكتِبَة), واحترز بالاسم من الصفة, وبالمذكر من المؤنث، وبالرباعي من الثلاثي، وبالمدّة الثالثة من العاري عنه، فلا يُجمع شيءٌ من ذلك على (أفعِلة)، إلّا ما ندر من قولهم: (شحيح وأشِحَّة) –وهو صفة– و(عُقاب وأعقِبَة) –وهو مؤنث–، وإنما قياسه (أفعُل), و(قَدَح وأقدِحة)–وهو ثلاثيٌّ– و(جائز وأجوزة) –وليست مدَّته ثالثةً–"[٥٠].

ينقل الأزهري رأي المكّودي بجعله جملة (اطَّرَدْ) خبراً لـ(افْعِلَةُ), وتقدير المعنى: (قد اطَّرَدَ عن العربِ في اسم مذكرٍ رباعيٍّ بمدِّ الثالث), ثم جَوَّز أنْ يكون (في اسم) هو الخبر, وجملة (اطَّرَدْ) تكون في موضع الحال من الضمير المستتر في (الاستقرار), والتقدير: (في اسمٍ رباعيٍّ أفعِلةُ في حال كونه مطَّرداً فيه), والأول أظهر[٥١].

فقد جاءت جملة (اطَّرَدْ) بوجهين إعرابيين؛ ففي الوجه الأول: تكون جملة (اطَّرَدْ) خبراً للمبتدأ (أفْعِلَة), والوجه الثاني: تكون جملة (اطَّرَدْ) في موضع النصب حالاً من الضمير المستتر في الجارّ والمجرور, وذلك لأنّ الجمل بعد المعارف أحوال, وقد نجم هذان الرأيان من تحديد متعلّق الجارّ والمجرور؛ فإنْ كانا متعلّقين بـ(اطَّرَد) على أنَّه لغو, فيكون (اطَّرَد) جملة خبرية في محلِّ الرفع, وإنْ كانا متعلّقين بـ(استقرَّ) محذوفاً على أنَّه ظرف مستقرّ فيكون (اطَّرَدْ) جملة حالية في محلِّ النصب, وقد رجَّح الأزهري التوجيه الأولّ؛ لأنَّ الظاهر إسناد (الاطِّراد) إلى (أفْعِلَة) وليس إسناد الكون العام المقيد بـ(الاطِّراد) إليها؛ لما فيه من تقدير الخبر, وليس المقصود إسناد (الاطِّراد) إلى وزن (أفْعِلَة) بيان هيئة (أفْعِلَة) الواقعة في الاسم المذكر الرباعي.

د- الخبرية والمحكية

يُعَرِّف المرادي الجملة المحكية بالقول بأنَّ لها حالتينِ؛ إحداهما: "أنْ يكونَ القول المحكيُّ به غيرَ مَصوغ للمفعول بل مبني للفاعل, فحينئذٍ يكون محلُّ الجملة نصباً باتفاق, نحو: (قال

---

[٤٩] ألفية ابن مالك: ١٦٤.

[٥٠] توضيح المقاصد والمسالك: ١٣٨٢/٣.

[٥١] ينظر: تمرين الطلاب: ١٥٤, وشرح المكّودي: ٣٢٤, ٣٢٥.

الحمدُ لله), وأما الحالة الثانية: فيكون الفعل مَصُوغاً للمفعول, أي مبنياً للمجهول, نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾[٥٢], وفيه خلافٌ, إذ ذهبَ بعضهم إلى أنَّ مرفوع (قيل) ضميرٌ تُفسِّره جملة (آمنوا)؛ فلا يكون لها موضعٌ من الإعراب, وتقديرُ الكلام: (وإذا قيل لهم هو, أي: قولٌ: هو آمنوا)[٥٣], ويقول المرادي: إنَّ الجملة المحكية هي التي تُحكَى بالقول على اختلافِ ألفاظه؛ سواء كان مصدراً أم فعلاً أم غيرهما, وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾[٥٤], والجُمْلَة الواقعة مفعولاً قد تأتي فِي عدة مَوَاضِع؛ منها: ما تأتي محكيةً بالقَوْل؛ نَحْو: (قَالَ إِنِّي عبد الله)؛ فجملة (إِنِّي عبد الله) فِي مَوضِع نصب على المفعولية محكية بـ(قال), وَالدَّلِيل على أَنَّهَا محكية بـ(قال) كسرُ (إِنَّ) بعد دُخُول (قَالَ)[٥٥], كما أنَّ المحكي يكون على نوعين؛ الأوّل: "أنْ تُحكى بلفظه الأصلي بلا تغيير في الإعراب والتقديم والتأخير... وما إلى ذلك, وذلك نحو قولك: (قال زيدٌ: أنا مسافرٌ غداً), والثاني: أنْ تُحكى بمعناها بشرط وفاء اللفظ المغيَّر إليه بالمعنى المفهوم من الأصل, فلك أنْ تقدِّم أو تؤخِّر أو تغيِّر في الإعراب وفي الضمائر بالشرط المذكور سابقاً, فمثلاً في قول محمد (أنا مسافرٌ غداً): قال محمد: (إنَّه مسافرٌ غداً), أو (سأسافر غداً), أو (سيسافر غداً)"[٥٦].

وبعد هذه النبذة الموجزة المعرِّفة بالجملة المحكية بالقول, فقد أورد الأزهري موضعاً واحداً اختلف فيه التوجيه الإعرابي, واحتمل التركيب كونه جملة محكية بالقول وكونه جملة خبرية, وذلك في قول ابن مالك:

- في فصل (النائب عن الفاعل)[٥٧]:

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

---

[٥٢] سورة البقرة, الآية: ٩١.

[٥٣] ينظر: رسالة في جمل الإعراب: ٧٠, ٧١.

[٥٤] سورة مريم, الآية: ١٥٧.

[٥٥] ينظر: موصل الطلاب: ٤٠.

[٥٦] الجملة العربية تأليفها وأقسامها: فاضل صالح السامرائي, المؤسسة العربية, بيروت، الصنايع, بناية عيد بن سالم, ط١, ت٢٠٠٩: ٢٠٣.

[٥٧] ألفية ابن مالك: ١٠١.

أي: أنَّ بناءَ الفعل الّذي لم يُسمّ فاعلَه مطلقاً يكون بضمُّ أوّلِه وكسَرِ ما قبل الآخر هذا إذا كان الفعلُ ماضياً, ومثال ذلك قولك: في وَصَلَ (وُصِلَ), وأما إذا كان الفعل مضارعاً فيكون بضَمِّ أوّلِه وفتحِ ما قبلَ الآخر, وذلك نحو قولك: في يَنتحِي (يُنتحَى)[٥٨].

يذكر الأزهري إعراب المكّودي جملةَ (يُنْتَحى) بأنَّها محكية بالقول, ويقول أيضاً: ويجوز ضبط (المقول) بالضم, فيكون قد تمَّ الكلام عند قوله: (كَيَنْتَحِي), ثم استأنف, والتقدير على هذا: (وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ يَنْتَحِي مُنْفَتِحَا, فالمقولُ فيه إذن على هذا العمل الذي هو ضمُّ الأول وفتحُ ما قبلَ الآخر يُنْتَحى), فـ(يَنْتَحِي) المقصودُ به لفظهُ على هذا الوجه خبرٌ عن المقول لا محكيٌ به, وبالأوّل جزمَ المرادي[٥٩].

لقد جاءت جملة (يُنْتَحى) محتملة إعرابين مُختلفين؛ ففي الإعراب الأول تكون جملة (يُنْتَحى) محكياً بالقول, على أنَّها نائبُ فاعلٍ لـ(المقول), وأما في التوجيه الثاني فتُعرَب الجملة المقصودُ لفظها في محلِّ رفعٍ خبر للمبتدأ وهو (المقول), وهذان التوجيهان مبنيان على احتمال أنَّ لفظَ (المقول) يكون مجروراً على أنَّه نعتٌ لـ(يَنْتَحِي), أو مرفوعاً على أنَّه مبتدأ استؤنف به الكلام؛ فإنْ كان مجروراً رُفِعَ (يُنْتَحى) المحكي بالقول على أنَّه نائبُ فاعلٍ, وإنَّما جاز كون نائبُ الفاعل جملة؛ لأنَّ المرادَ اللفظُ, فهو اسناد لفظي, وإنْ كان مرفوعاً بالابتداء فيعرب (يُنْتَحى) خبراً له, وهو أيضاً من الاسناد اللفظي[٦٠], أي: المقول فيه لفظٌ يُنْتَحى.

هـ- الخبرية وجواب الشرط

تُعرَّفُ جملة جواب الشرط بأنَّها: "الوَاقِعَة جَوَاباً لشرطٍ غير جازمٍ مُطلقًا أَو جازمٍ وَلم تقترنْ بِـ(الفَاءِ) وَلَا بـ(إذا الفجائية), فَالْأول جَوَابُ (لَو وَلَوْلَا وَلمَّا وَكَيف), وَالثَّانِي نَحْو: (إِنْ تقمْ أقمْ) وَ(إِنْ قُمْتَ قُمْتُ), أما الأول: فلظهور الجَزْم فِي لفظ الفِعْل, وَأما الثَّانِي: فَلِأَن المَحْكُوم لموضعه

---

[٥٨] ينظر: شرح ابن عقيل: ١١٣/٢.

[٥٩] شرح المكودي: ٩٦, وينظر: تمرين الطلاب: ٥٩, وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٣٧/١.

[٦٠] الاسناد اللفظي: هو ما كان الحكم فيه على اللفظ دون المعنى, ويشترك فيه كلّ من الاسم والفعل والحرف, إضافةً إلى الجملة أيضاً، كقولك: (زيد) معرب، و(قام) مبني على الفتح، و(من) حرف جرّ, و«ولا حول ولا قوّة إلّا بالله كنز من كنوز الجنّة». (ينظر: شرح التسهيل المسمّى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين (ت ٧٧٨ هـ), دراسة وتحقيق: الدكتور علي محمد فاخر وآخرون, دار السلام، القاهرة – جمهورية مصر العربية, ط١، ١٤٢٨ هـ: ١٥٠/١).

بِالجَزْمِ الفِعْلُ لَا الجُمْلَةُ بأسرها"[٦١], فقد ذكر الأزهري أنَّ الجملة : " الوَاقِعَة جَوَاباً لشرط جازم وَلم تقترن بِـ(الفَاءِ) وَلَا بـ(إذا الفجائية), نَحْو: إِنْ جَاءَنِي زيدٌ أكرمته, فجملة (اكرمته) وَقعت جَوَاباً لشرطٍ جازم وَلم تقترن بِـ(الفَاءِ وَلَا بإذا الفجائية), فَلَا مَحلَّ لَهَا, فَإِنْ اقترنت بِأَحَدِهِمَا كَانَت فِي مَحلّ جزم"[٦٢]، وأن المجزوم محلاً هنا الفعل دون الجملة.

أورد الازهري (خمسة)[٦٣] مواضع احتمل فيها التوجيه الإعرابي كون الجملة خبراً أو جوابَ شرطٍ غير جازم, ننتقي منها نموذجاً واحداً للتحليل, وهو:

- **قال ابن مالك في فصل (العَلَم)[٦٤]:**

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجِ رُكِّبَا ذَا إن بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا

فقد ذكر ابن مالك من أنواعِ العَلَم (المرَكَّب), سواءٌ كان مركَّباً إسنادياً, وهو الجُملَة نحو:(بَرقَ نَحرُهُ), أو مُرَكَّباً خُتِمَّ بغير(ويه) كـ(بعلبكَّ), أو خُتِمَّ بـ(ويه) كـ(سيبويه)؛ فالأول من المركَّب المزجي يُعرَبُ آخرُه إعرابَ ما لا ينصرف, والثاني يُبْنَى على الكسر[٦٥].

لقد تناول الأزهري إعرَابَ جُملَة (أُعْرِبَا) الواردة بصيغة البناء للمفعول على أنَّها تحتمل وجهين إعرابيين؛ ففي الوجه الأول يكون (أُعْرِبَا) جوابَ شرطٍ لفعل الشرط (تَمَّ), ويكون الشرط وجوابه خبراً للمبتدأ (ذا), وأما الوجه الثاني فيحتمل أنْ تكون جُملَة (أُعْرِبَا) هي الخبر, وجوابُ الشرط محذوفٌ على عادته في هذا النظم, وعلى التقديرين حذفُ مصدر (أُعْرِبَ) النوعي, والتقدير على الثاني (وهذا الذي رُكِّبَ تَركِيبَ مَزجٍ أُعرِبَ إعرَابَ ما لا يَنْصَرِف إنْ تَمَّ بِغَيْرِ وَيْهِ فأُعرِبْ), وعلى الأول: (وهذا إنْ تَمَّ بِغَيْرِ وَيْهِ أُعرِبَ إعرَابَ ما لا يَنْصَرِف)[٦٦], ونلاحظ أنَّ المكّودي قبله قد أعرَبَ جملة (أُعْرِبَا) بالوجهين اللّذين ذكرهما الأزهري[٦٧], فهو في ذلك مجرد ناقل لكلام المكّودي.

---

[٦١] مغني اللبيب: ٤٥٧/٢.

[٦٢] موصل الطلاب: ٦٨, ٦٩.

[٦٣] ينظر: تمرين الطلاب: ٧١- ٧٣.

[٦٤] ألفية ابن مالك: ٨٠.

[٦٥] ينظر: شرح المكودي: ٢٩.

[٦٦] تمرين الطلاب: ٢٦.

[٦٧] شرح المكّودي: ٢٩.

لذا وجدنا أنَّ الجملة الفعلية (أُعْرِبَا) الوارد فعلُها بصيغةِ البناء للمجهول قد أُعربتْ بإعرابين اثنين؛ ففي الإعراب الأول تكون الجملة جوابَ شرط لسبقها بفعل الشرط (تَمَّ) وأداتهِ (إنْ), وتكون الجملة بتمامّها في محلِّ رفع خبراً للمبتدأ (ذا), ويكون تقدير الكلام: (هذا إنْ تَمَّ بغير ويهٍ أُعرِبَ), وفي الوجه الثاني أُعرِبت الجملة الفعلية (أُعْرِبَا) على أنَّها خبرٌ للمبتدأ (ذا)؛ وجوابُ الشرط محذوفٌ, ويدلُّ عليه الخبر, والتقدير: (هذا أُعرِبَ، إنْ تَمَّ بغير لفظ ويه فأُعرِبَ), والذي يهمنا من هذا كله أنَّ جملة (أُعْرِبَا) تكون تارةً لها محلٌّ من الإعراب بناءً على أنَّها خبرٌ للمبتدأ (ذا), وتارةً أخرى ليس لها محلٌّ من الإعراب بناءً على أنَّها واقعة جواب شرط (إنْ), فيكون الفعل في محلِّ الجزم, وأما الجملة فلا محلَّ لها من الإعراب.

المبحث الثاني: الجمل التي محلُّها النصب وتحتمل غيره

تناول الأزهري مجموعة من الجُمَل التي يكون محل النصب وتحتمل غيره في الإعراب؛ منها: الحالية والنعتية, والحالية والمعطوفة, والمفعول الثاني والحالية, والمحكية والحالية, على وفق التفصيل الآتي:

أ- الحالية والنعتية

من المقرَّرِ عند النّحويين أنَّ الجمل بعد المعارف المحضة أحوالٌ وبعد النكرات المحضة صفات, وأما المعارف غير المحضة والنكرات غير المحضة, فتحتمل الجمل الواقعة بعدهما كلّاً من الحالية والوصفية, ومن ثم لا بدَّ من الاعتماد على المرجحات والمقتضيات وانتفاء الموانع[٦٨], وقد أورد الأزهري نماذج عدَّة اختلف فيها الإعراب بين كون الجملة حالاً أو كونها نعتاً, وننتقي منها مثالاً, وهو:

- **قال ابن مالك في (مقدمة الالفية)[٦٩]:**

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

---

[٦٨] ينظر: موصل الطلاب: ٧٠.

[٦٩] ألفية ابن مالك: ٦٨.

أي: أنَّ هذه الألفية تُقَرِّبُ للأفهام (الأَقْصَى) أي: الأبعد من المعاني (بِلَفْظٍ مُوجَزٍ) أي: تفعل ذلك مع وجازة اللفظ، أي: اختصاره, مع توسع أنَّها (البَذْلَ) –بالمعجمة– أي: العطاء، وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ)[٧٠].

ويجد الأزهري أنَّ "جملة (تُقَرِّبُ) ومتعلقاتها تحتمل أنْ تكون في موضع الحال من (ألفية) لوصفها بالجملة الاسمية, ويحتمل أنْ تكون نعتاً ثانياً لـ(ألفية)؛ فعلى الأول محلُّها النصب, وعلى الثاني محلُّها الجرّ"[٧١].

لقد وردت الجملة الفعلية (تُقَرِّبُ الأقْصى) محتملة وجهين إعرابيين؛ فالوجه الأول على أنَّها حال من (ألفِيَّة)؛ لأنَّها نكرة غير محضة, لوصفها بالجملة الاسمية (مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ), وذلك: "أنَّ الحالَ خبرٌ في المعنى وأنَّ صاحبه مخبر عنه، فأصلُه أنْ يكون معرفة كما أنَّ أصل المبتدأ أنْ يكون معرفة, وكما جاز أنْ يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس, ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوّغ"[٧٢], والمسوغ هنا الوصف, وأما الوجه الثاني فتكون جملة (تُقَرِّبُ الأقْصى) صفةً ثانية من (ألفِيَّة), وذلك لأنَّ الجمل بعد النكرات صفات, ولم يلحظ كون صاحب الحال قد خصص بالصفة الأولى.

ويتبيَّن أنَّ توجيه الحال أكثر قبولاً من التوصيف؛ لأنَّ اشتمال الألفية على مقاصد النحو وأهم أركانه وقواعده مكيَّف بحالة كونها مقربة للأقصى والأبعد من النُكات التي ترتبط بوجازة اللفظ, بخلاف توجيه النعتية؛ إذ يدلُّ النعت على اتصافها بكلّ تلك الصفات دون تقييد الاتصاف الأول بحالة المقرّبية للمعاني البعيدة بالألفاظ الموجزة.

ب– الحالية والمعطوفة:

---

[٧٠] ينظر: شرح الأشموني: ١/٢٠.

[٧١] تمرين الطلاب: ١١.

[٧٢] شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ), تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون, هجر للطباعة, ط١, ت ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م: ٢/٣٣١, وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي, محمد بن يوسف، أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ), تحقيق: د. حسن هنداوي, , دار القلم, دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا, الرياض, ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م / ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣ م: ٩/٦٠, وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥ /٢٢٧٦.

تُعرَّف الجملة المعطوفة بأنَّها: الجملة التي تُعطف على ما قبلها بإحدى حروف العطف؛ سواء أكان المعطوف عليه مفرداً يشبه الفعل, كالمشتق والمصدر الصريح وتكون تابعة له في الإعراب[٧٣], وذلك نحو قولك: (مررتُ برجلٍ زاهدٍ وينصحُ الناسَ للصلاة)؛ فجملة: (ينصحُ الناسَ للصلاة) في محلِّ جرّ لعطفها على الاسم المجرور (زاهد) وهو نعت لـ(رجل)[٧٤], أو تأتي معطوفةً على جملة لها محلّ, ويكون محلّها الإعرابي تابعاً لما عُطِف[٧٥], وذلك نحو: (كان زيدٌ يقرأُ وينظمُ الشعرَ)؛ فجملة (ينظمُ الشعرَ) معطوفةٌ على جملة (يقرأ), وجملة (يقرأ) في محلِّ نصب خبر (كانَ), وكذلك جملة (ينظمُ الشعر) في محل نصب.., وإنْ قلتَ: (زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهب), فإنْ عطفت على جملة (زيدٌ منطلقٌ)؛ فجملة (وأبوه ذاهب) لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنَّها عطفتْ على جملة ابتدائية[٧٦].

وذكر الأزهري نموذجين اثنين من الجمل التي تنوّع فيهما الإعراب محتملاً كونها جملة حالية أو جملة معطوفة, نكتفي بإيراد أحدهما:

- **قال ابن مالك في فصل (الحال)[٧٧]:**

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيراً وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

أي: إذا صُدِّرَتْ الجملة الواقعة حالاً بمضارعٍ مثبت, امتنع اقترانه بالواو, فلا تقول: (جاء زيدٌ ويضحكُ), بل لا تربط إلّا بالضمير, نحو: (جاءَ زيدٌ يضحكُ) و(جاءَ عمرو تقادُ الجنائبُ بين يديه)[٧٨].

---

[٧٣] ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل, قباوة: ٢٤١, وينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: شوقي المعري, دار الحارث, سوريا– دمشق, ط١, ١٩٩٧م: ١٢٩.

[٧٤] الجملة النحوية، الدجني: ١٥١, ١٥٢.

[٧٥] ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل, قباوة: ٢٦٤, وينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل, شوقي المعري: ١٢٩.

[٧٦] الجملة النحوية نشأةً وتطوراً وإعراباً: فتحي عبد الفتاح الدجني, مكتبة الفلاح– الكويت, ط٢, ت١٤٠٨هـ, ١٩٨٧م: ١٥١, ١٥٢.

[٧٧] ألفية ابن مالك: ١١٤.

[٧٨] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت٧٦٩هـ), تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار التراث, القاهرة– مصر، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه, ط٢٠, ت١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م: ٢٧٩/٢.

يشير الأزهري إلى رأي المعربين في توجيه إعراب جملة (خَلَتْ)؛ فالمكّودي يعرِبها على أنَّها معطوفة على جملة (حَوَتْ), والجملتان خبران عن (ذَاتُ)[٧٩], وأما الشاطبي فيقول: "وقوله (ومن الواو خلت) جملةٌ في موضع الحال من الضمير في (حَوَتْ), وهي مصدَّرة بالماضي عارياً من (قد)، كأنك قلت: (حَوَتْ ضميراً وقد خَلَتْ مِن الوَاو)، وتقدير البيت: (وصاحبة بدء بمضارع مثبت حاوية للضمير وخالية من الواو)"[٨٠].

يُعدُّ تعدُّد وظيفة الحروف تُعدُّ سبباً من أسباب تعدُّد الأوجه النّحوية, وعليه نجد أنَّ جملة (خَلَتْ) احتملت إعرابين مختلفين؛ فمن عدّ الواو في (وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ) حرفَ عطفٍ للتشريك بين الجملتين أَعرَبَ جملة (خَلَتْ) معطوفة على جملة (حَوَتْ), ومن عدّ الواو في (وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ) واواً حالية تفيد التقييد أَعرَبَ جملة (خَلَتْ) حالاً من الضمير في جملة (حَوَتْ), والذي يهمنا أنَّ جعلها معطوفة يؤدي إلى ذكر خبرين للمبتدأ (ذات), فهي جملة معطوفة على الخبر فتكون خبراً بعد خبر, ويكون تقديرُ الكلام: (والجملة المبدوءة بالمضارع المثبت حاويةٌ للضمير وخاليةٌ من الواو), في حين يكتفي بخبر واحد على توجيه الحالية, فتكون جملة (حَوَتْ) خبراً والجملة التي بعدها بيان لهيئة تلك الجملة المحتوية على ضمير بأنَّها خالية من الواو, ويبدو ترجيح العطف على الحالية؛ لأنَّ الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالاً تحتوي على الضمير وتخلو من الواو, وهذا المعنى الّذي يفادُ من العطف, بخلاف توجيه الحالية الذي يلزم منه كون الجملة المحتوية على الضمير خالية من الواو, فيفيد تقييد احتوائِها الضمير بوقت خلوها من الواو؛ فيفيد جواز اقترانها بالواو, مع أنَّ ذلك غير مقصود.

ج- جملة المفعول الثاني والحالية:

لقد تناول ابن هشام الانصاري جملة المفعول الثاني: "الَّتِي تقع فِيهَا مَفْعُولاً ثَانِيًا لـ(ظنَّ) وثالثاً لـ(أعْلم), وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصلهمَا الْخَبَر ووقوعُه جملَةً سَائِغٌ"[٨١], ويعرفها القباوة: "بأنَّها المحكية بالقول أو بما يرادفها, ولم تقترن بحرف تفسير, أو الواقعة في موقع المنصوب بفعلٍ قلبيّ أو ما يقوم مقامه, أو بفعل من أفعال التحوِيل أو ما يقوم مقامه, أو بفعلٍ جاء في قسم استعطافي

---

[٧٩] تمرين الطلاب: ٧٩, وشرح المكّودي: ١٤٢.

[٨٠] تمرين الطلاب: ٧٩, وينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٤٩٧/٣.

[٨١] مغني اللبيب: ٤٦٤/٢.

يتضمَّن القصر"[٨٢], ويفصلُها أكثر محمد الانطاكي بقوله: وهي الواقعة في محل نصب, والتي تكون محصورة بأفعالٍ محدَّدة يكون مفعولها جملةً, نحو فعل القول من قول الله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[٨٣], والفعل المرادف للقول, أي: كلُّ فعلٍ بمعنى قال, وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[٨٤], وأفعال (ظنَّ وأخواتها) وتكون الجملة ههنا مفعولاً ثانياً, نحو قولك: (ظننتُ زيداً ينظمُ الشعرَ), وأفعال (أعلم وأخواتها) ولا تقع الجملة ههنا إلّا مفعولاً ثالثاً, نحو قولك: (أخبرتُ زيداً خالداً ينظمُ الشعرَ), وأخيراً الفعل القلبي المعلَّق وهو كل فعلٍ قلبي منع من العمل في لفظ معمولِه أو مفعولِه, فالأوّل نحو قولك: (علمتُ من زيدٌ؟), والثاني نحو قولك: (ظنّنتُ أيُّ الرجالِ زيدٌ)[٨٥].

وذكرَ الأزهري موطناً واحداً اختلفَ فيه التوجيه الإعرابي كونه محتملاً مفعولاً به ثانياً أو جملةً حالية, وذلك في قول ابن مالك:

- في فصل (ما لا ينصرف)[٨٦]:

وَزَائِدَا فَعْلَانَ فِيْ وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيْثٍ خُتِمْ

أي: يُمنَعُ الاسمُ من الصرف لعلتين: الصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أنْ يكون المؤنث في ذلك ليس مختوماً بتاء التأنيث, فإنْ كان المذكرُ على (فعلان) والمؤنث على (فعلانة) صُرِف[٨٧].

يذكر الأزهري آراء المعربين في توجيه إعراب جملة (خُتِمْ)؛ فيعربه المكّودي في موضع المفعول الثاني لـ(يُرَى)[٨٨], في حين يعربه الشاطبي: "في موضع الحال من ضمير (يُرَى) وهو ضمير وصف"[٨٩], ويرى الأزهري أنَّ الماضي جاء حالاً خالياً من (قد)؛ إذ هو جائزٌ عند ابن

---

[٨٢] إعراب الجمل وأشباه الجمل, قباوة: ١٦٥.

[٨٣] سورة مريم, الآية:٣٠.

[٨٤] سورة المنافقون, الآية: ١.

[٨٥] المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الأنطاكي, دار الشرق العربي, بيروت– شارع سورية – بناية درويش, ط٣, د ت.: ٣٢٥.

[٨٦] ألفية ابن مالك: ١٤٩.

[٨٧] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٧٧/١.

[٨٨] شرح المكّودي: ٢٦٨, وينظر: تمرين الطلاب: ١٣٢.

[٨٩] شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٥٨٩/٥.

مالك[٩٠], كقوله تعالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾[٩١], والأوّلُ ناظرٌ إلى أنَّ (يُرَى) عِلْمية, والثاني ناظرٌ إلى أنَّها بَصَرِيَّة, وبالوجهين أُعرِبَ قولُ أبي هريرة (رضي الله عنه): «مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ»[٩٢].

ويوافق الصّبان كلَّ من تقدَّمه بقوله: إنَّ (يُرَى) إما أنْ تكون عِلْمية وعندها تُعرَبُ الجملة (بِتَاءِ تَأْنِيْثٍ خُتِمْ) مفعولاً ثانياً, أو تكون بصَرِيَّة فتُعرَبُ حالاً بناءً على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضي حالاً خالياً من (قد)[٩٣].

يَتَضِّح مما تَقَدَّم أنَّ سبب ورود الجملة الفعلية (خَتِمْ) بوجهين مختلفين؛ هو مجيء الفعل (يُرَى) المفسَّر مرةً على أنَّه بمعنى الاعتقاد والعلم فينصب مفعولين اثنين, ولذلك أُعرِبت الجملة (خُتِمْ) واقعةً موضع المفعول الثاني لـ(يُرَى), وفُسِّرت مرةً أُخرى على أنَّها بَصَرِيَّة وتنصب مفعولاً واحداً , ولذلك احتملت الجملة كونها حالاً من ضمير (يُرَى), وهذا الاختلاف في التوجيه الإعرابي يعود إلى معنى الفعل المعجمي ومناسبة أحد المعنيين للسياق, والذي يترجَّح لدينا أنَّ الرؤية هنا بمعنى العِلْم, وأما البصرية مجرد معنىً محتمل ومرجوح؛ وليس هنالك ضرورة لكون الرؤية بَصَرِيَّة للتاء التي يختم بها الوصف (فعلان), بل العِلْم كافٍ في سلامة الوصف من الاختتام بالتاء.

د- الجملة المحكية والحالية:

أورد الأزهري موطناً واحداً اختلف فيه التوجيه الإعرابي واحتمل كونه جملة محكية بالقول أو جملة حالية, وذلك في قول ابن مالك:

- في (مقدمة الألفية)[٩٤]:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ المُصطَفَى وَآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

---

[٩٠] ينظر: تمرين الطلاب: ١٣٢.

[٩١] سورة النساء, الآية:٩٠.

[٩٢] الموطأ: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ), صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان, د ط, ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م.: ٧٤٥/٢.

[٩٣] ينظر: حاشية الصبان: ٣٤١/٣.

[٩٤] ألفية ابن مالك: ٦٧.

"ابتدأ الناظم –رحمه الله– بالتعريف بنفسه لئلا يجهل القائل، ثم الثناء على الله عز وجل الّذي هو مُقدَّم على كلّ أمر ذي بال"[٩٥].

يُعرِب الأزهري جملة (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ) بوجهين مختلفين قائلاً: وجملة (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ) محكيةٌ بالقول, ويجوز أنْ تُعرَبَ حالاً, ومحكيُّ القول (الكلام وما يتألّفُ منه ..الخ)[٩٦].

ويشير المرادي إلى الفعل (قَالَ) بأنَّه: فِعلٌ ماضٍ، وإذا وقعت بعده جملةٌ محكيَّةٌ به فهي في موضع مفعوله, والمحكيُّ به في الرجز (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ)[٩٧], ويوافق الاشموني كلّاً من المرادي والأزهري في الوجه الأول جاعلاً من جملة (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ) مفعولاً لـ(قَالَ)[٩٨].

لقد جاءت جملة (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ) محتملةً إعرابين مُختَلفين؛ ففي الإعراب الأول نجد الجملة مَحكيَّةً بالقول, فكل مقولٍ لا بدَّ لهُ من قائلٍ ألا وهو (مُحَمَّدٌ), أما بالنسبة للمقول فيتجلَّى في الألفية كُلِها, أي: أنَّ جملة (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ إلى آخر بيتٍ في الألفية وهو قوله: وَآلِه الغُرِّ الكِرَامِ البَرَرَه... وَصَحْبِهِ المُنْتَخَبِيْنَ الخِيَرَه), فهذهِ كُلها تُعَدُّ جملةً واحدة, وهي مقول القول, وتكون في محلّ نصب مفعولاً به للفعل (قَالَ), وأما الإعراب الثاني: فقد جاءت جملة (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ) حالاً من الفاعل في (قَالَ مُحَمَّدٌ), ويظهر من هذين الاحتمالين أنَّ المقول يختلف؛ فإنْ جعلنا المقول (أَحْمَدُ ... إلى آخر الألفية) إذ يكون المقول أكثر مما لو جعلنا (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ) حالاً؛ لأنَّ المقول ينحصر من (الكلام وما يتألّفُ منه إلى آخر بيت في الألفية), والذي يترجح لدينا جعل جملة (أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ) حالاً؛ لأنَّ المقصود استصحاب الحمد والصلاة على النبي مع الابتداء بالمقصود من تأليف الألفية؛ فمقوله الكلام وأحكامه حال كون الكلام مستصحباً ومقارناً للحمد والثناء على الله تعالى, ومما يرجح توجيه الحال لفظة (مُصَلِّيًا) في البيت الثاني التي تُعرَب على أنَّها حالٌ مقدرة من فاعل (أَحْمَدُ), أي: هي حال مُستَقبَلَة, ومعنى كونها مستقبلةً أي: أنَّها تحدثُ فيما بعد، وذلك لأنَّه لا يُصلّي على النبي (صلوات الله عليه) في وقت حمده لله،

---

[٩٥] شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ١/ ٤–٧.

[٩٦] ينظر: تمرين الطلاب: ١٠.

[٩٧] توضيح المقاصد والمسالك: ١/٢٦١.

[٩٨] شرح الأشموني: ١/ ١٨.

وإنَّما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد, ونحو قوله:(مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً), أي: مُقدَّراً ذلك[٩٩], ومن ذلك أيضاً قول الشاعر[من الخفيف][١٠٠]:

أَيّ يَوْمٍ سَرَرْتَني بوِصالٍ لمْ تَرُعْني ثَلَاثَةً بِصُدُودِ

أشار ابن هشام إلى أنَّ جملة (لمْ تَرُعْني) جاءت في موضع نصبٍ على الحال من فَاعل (سَرَرْتَني) أَو مَفْعُوله, وَالمعْنَى: (أَيّ يَوْمٍ سَرَرْتَني غيرَ رائعٍ لي أَو غير مروعٍ مِنْك) وَهِي حَال مُقدَّرَة[١٠١], ومثلهَا فِي قوله تعالى: ﴿طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾[١٠٢].

الخاتمة

بعد هذه الوقفة مع إعراب الجمل–التي لها محلّ لها من الإعراب– في نظم الألفية يتضح مما يأتي:

١. اختلف النّحاة القدماء في أصل مفهوم الجملة, إذ انطلقوا من التصور العام القائم على فكرة المسند والمسند إليه.
٢. الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب هي التي نستطيع أنْ نؤولها بكلمة واحدة مفردة؛ لأنَّ الإعراب يقع في الاساس موقع الكلمات المفردة.
٣. الجمل التي وردت في نظم الألفية واحتملت توجيهات إعرابية عديدة؛ هي: جملة الخبر, والخبرية والوصفية, والخبرية والحالية, الخبرية وجواب الشرط, والخبرية والمحكية, والحالية والنعتية, والحالية والمعطوفة, وجملة المفعول الثاني والحالية, واخيراً الجملة المحكية والحالية.
٤. حظيت الجملة الخبرية بكثرة شيوعها في نظم الألفية مقارنة بالجمل الأخرى.
٥. من أهم اسباب التعدّد في الجمل كانت في اختلاف وظيفة الحروف, أو في اختلاف النُسخ, إضافة إلى التقديم والتأخير لأجل الضرورة الشعرية.

---

[٩٩] ينظر: تمرين الطلاب: ٩, وشرح ابن عقيل: ١/١٠.

[١٠٠] ديوان المتنبي, ابو الطيب المتنبي, أحمد بن الحسين الجعفي (ت٣٥٤هـ), دار بيروت, بيروت– لبنان, د ط, ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م: ٢٠.

[١٠١] مغني اللبيب: ١/٨٣.

[١٠٢] سورة الزمر, الآية: ٧٣.